

التقرير السنوي حول واقع الصحافة في تونس

هل كان الاعلام محايدا

إزاء الازمة السياسية و الاجتماعية ؟

تقرير مركز تونس لحرية الصحافة

هل كان الاعلام التونسي محايدا ازاء الازمة السياسية والاجتماعية؟

مقدمة عامة

يؤدي الإعلام التونسي دورا مهما في الحياة السياسية والاجتماعية حتى إنه يبدو في بعض الأحيان طرفا أساسيا أو مقحما بفعل التجاذبات في المعارك والأزمات التي عرفتها مكونات المجتمع سنة 2018.

لذلك من حقنا أن نسأل، ونحن نقيم أداء المشهد الإعلامي خلال السنة الماضية، هل كان الإعلام التونسي محايدا إزاء الأزمة السياسية والاجتماعية؟

السؤال لا يحمل في طياته اتهاما أو تشكيكا بقدر ما يحاول أن يجيب عن تساؤلات وتفاعلات أهل القطاع والجمهور المتلقي وأن يرفع درجات التوقى من أي تجاذبات متوقعة أو مزمنة.

هذا، مع الوعي بالدور الإيجابي الذي قدمه بعض الصحفيين طيلة السنة الماضية في الكشف عن عديد التجاوزات وفضح ممارسات هزت الرأي العام، ومع الوعي التام بالضغوط الاقتصادية والسياسية التي تعيشها بعض المؤسسات، وتنعكس حتما على المنتج الإعلامي.

فلا يمكن، ونحن نحتفل باليوم العالمي لحرية الصحافة أن نتحدث عن الضوابط والأخلاقيات بشكل منفصل عن الصعوبات التي تفاقمت خاصة في المؤسسات العمومية، بل طالت أعرق مؤسسة إعلامية على المستوى المحلي والإقليمي وهي دار "لابراس" وإذاعة "الزيتونة".

وضعية إذاعة "الزيتونة":

تميز الوضع داخل هذه المؤسسة بالاحتقان. وكانت العلاقة بين الإدارة والموظفين صدامية في كثير من الأحيان، خاصة حين عمدت إلى طرد 3 زميلات هن عبير بن وحادة وريم حمودة وزهرة الضيفي. ورغم تدخل الهيكل المهنية وسلطة الإشراف، ما تزال عبير وريم إلى حد إعداد هذا التقرير في صنف المطرودين.

لقد اشتكى العاملون بهذه المؤسسة أكثر من مرة من المماطلة في إيجاد حل جذري ينهي الأزمة. والغريب في الأمر أن كل الأطراف المهنية وحتى الحزبية بما في ذلك أصحاب القرار ما انفكت تطالب بضرورة التعاطي مع هذه المؤسسة كمرفق عام، وبالتالي إلحاقها بالمؤسسات الوطنية حتى تكون في منأى من كل التجاذبات والهيمنة.

في 20 أبريل 2018 نفذ العاملون بإذاعة "الزيتونة للقرآن الكريم" إضرابا عن العمل لمدة ثلاثة أيام، وذلك على خلفية ما اعتبروه "مماطلة متكررة من طرف الحكومات المتعاقبة لحل الإشكال القائم في الإذاعة والمتمثل في إلحاقها بالإعلام العمومي".

وقالت لطيفة الفرشيشي رئيس مصلحة الإنتاج بإذاعة الزيتونة وكاتب عام النقابة الأساسية بالإذاعة يومها لوحدت الرصد بمركز تونس لحرية الصحافة إن مطلب الإلحاق بالإعلام العمومي يعود إلى سنة 2011، وأضافت إن هذا المطلب هو الحل من أجل انقاذ الإذاعة من الوضع المالي المتردي.

وأكدت الفرشيشي أنه لم يعد هناك إمكانية للإنتاج بسبب هذا الوضع، وأنه إضافة إلى الخوف من عدم الحصول على الرواتب الشهرية، يواجه العاملون بالإذاعة صعوبات تقنية مثل تعطل البث بسبب الأعطاب التي

تصيب التجهيزات، مما أدى إلى قطع البث في مرات عديدة، وهو ما أثر في المحتوى الذي يبث حسب قولها.

ومنذ بداية شهر أبريل 2019 دخل الصحفيون مرة أخرى في اعتصام مفتوح مع إصرارهم على مواصلة عملهم بصفة عادية. وقد كررت المنظمات المهنية والمدنية مطالبتها للحكومة بالتسريع في إيجاد حلول كفيلة بتسوية وضعية الإذاعة بما يكفل تقديم محتوى إعلامي جيد يستجيب لضوابط المهنة، ويكفل مناخ عمل جيد للزملاء بعيدا عن أي ضغوطات.

وضعية دار "لابراس":

تعيش هذه المؤسسة منذ سنوات وضعا اقتصاديا صعبا بعد أن كانت على مدى عقود عنوانا للاستقرار المهني والاقتصادي. وفي السنة الماضية زادت الوضعية تدهورا نتيجة تراكم الديون وسوء التصرف الإداري. ورغم ضخ الأموال والشروع في عملية تسريح أكثر من مائة موظف تحت نظام "الكاراب" فإن العاملين بدار "لابراس" عانوا باستمرار من تأخر صرف مستحقاتهم.

ويبدو أن وضعية دار "لابراس" مرشحة لمزيد من الأزمات مع تأخر الحلول الجذرية لإنقاذها.

الجزء الأول

استطلاع رأي حول حيادية الإعلام في التعاطي مع الأزمات السياسية والاجتماعية خلال سنة 2018

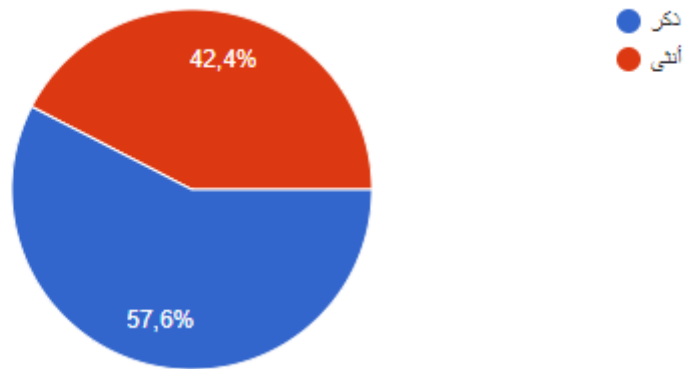
أجرى مركز تونس لحرية الصحافة استطلاعاً للرأي شمل 125 صحفية وصحفيًا تونسيًا من كامل تراب الجمهورية ومن مختلف وسائل الإعلام وذلك خلال شهر أفريل 2019. الاستجاب، الذي تمّ عبر استمارة الكترونية عرضت على المستجوبين، و تطرّق لمسألة حيادية وسائل الإعلام في التعاطي مع الأزمات السياسية والاجتماعية خلال سنة 2018، لا يمكن اعتباره استبياناً علمياً بقدر ما هو محاولة لتشريك القاعدة الصحفية في فتح نقاش حول إحدى الركائز الأساسية في الحفاظ على مكسب حرية التعبير، ألا وهو عدم انحياز وسائل الإعلام والصحفيين لأي طرف من أطراف النزاع.

وفيما يلي نتائج الاستطلاع ومستخلصاته

توزيع المستجوبين حسب:

الجنس

أنثى		ذكر	
53	%42.4	72	%57.6



نوع المؤسسة

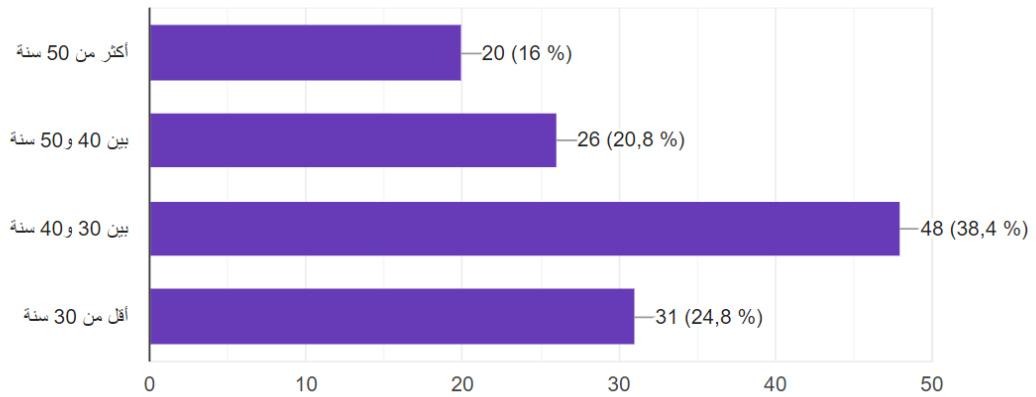
عدد المجيبين	نوع المؤسسة	النسبة المئوية
81	قطاع خاص	64.8%
29	قطاع عام	23.2%
5	مستقلين	4%
2	إذاعة جمعياتية	1.6%
2	مؤسسة أجنبية	1.6%
2	إعلام مؤسساتي (مكلفين بالإعلام)	1.6%
2	موقع الكتروني	1.6%
1	مؤسسة مصادرة	0.8%
1	منظمة معنية بالإعلام	0.8%



الشريحة العمرية

الشريحة العمرية	عدد المستجوبين	النسبة المئوية
-----------------	----------------	----------------

أكثر من 50 سنة	20	16%
بين 40 و 50 سنة	26	20.8%
بين 30 و 40 سنة	48	38.4%
أقل من 30 سنة	31	24.8%



نتائج الاستطلاع

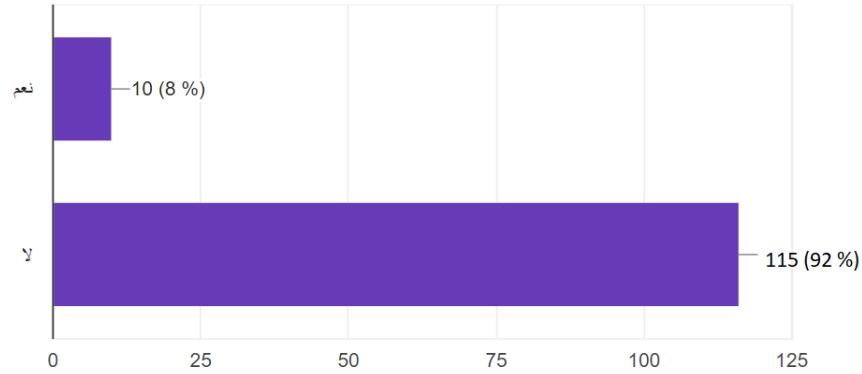
- في الإجابة عن سؤال: "هل كان الإعلام محايدا في رأيك؟"

8% فقط (10 مستجوبين على 125) رأوا أن الإعلام كان محايدا في التعاطي مع الأزمات السياسية والاجتماعية خلال سنة 2018.

فيما رأى 92% (115 مستجوبا) أن التعاطي الإعلامي مع الأزمات السياسية والاجتماعية لم يكن محايدا.

حسب رأيك، هل كان الإعلام التونسي محايدا في التعاطي مع الأزمة السياسية والاجتماعية خلال السنة الماضية؟

125 réponses



● في الإجابة عن سؤال من يتحمل مسؤولية عدم حيادية الإعلام؟

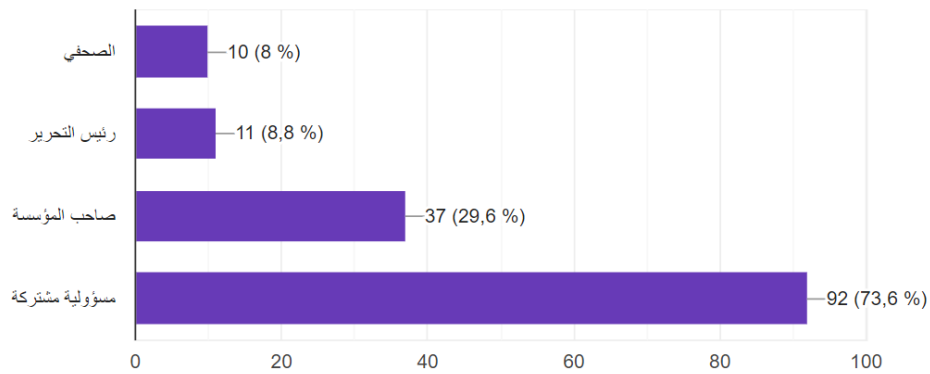
وُفرت خاصية الاستبيان إمكانية اختيار أكثر من إجابة، وعليه لا يمكن اعتبار النسب الواردة في الاستبيان إلا كمؤشر دلالي وليس نسبة صحيحة.

ومن خلال استقراء المؤشرات الدلالية للإجابات اعتبر أغلب المجيبين أن المسؤولية مشتركة ويتحملها بالأساس صاحب المؤسسة (29.6%) يليه في الترتيب رئيس التحرير (8.8%) وبدرجة أقل قليلا الصحفي (8%).

يكشف هذا التوجّه لدى الصحفيين عدم تكريس الفصل بين الإدارة والتحرير في أغلب المؤسسات، إلى جانب ضعف الدور الذي يلعبه رئيس التحرير في مراقبة الخط التحريري والحفاظ على حياديّته.

في صورة الإجابة بلا: من يتحمّل مسؤولية عدم الحيادية؟

125 réponses



• إلى أي شق انحاز الإعلام التونسي في مجمله؟

هذا السؤال بدوره سمح للمستجوبين بأكثر من إمكانية للإجابة، وعليه فإن النسب الناتجة عن الاستبيان يجب أن تعامل كمؤشرات عن توجهات الرأي وليس كنسب إحصائية دقيقة.

رئاسة الجمهورية		رئاسة الحكومة		أطراف حزبية	
عدد	النسبة	عدد	النسبة	عدد	النسبة
المجيبين	المئوية	المجيبين	المئوية	المجيبين	المئوية
43	34.4 %	79	63.2 %	72	57.6 %

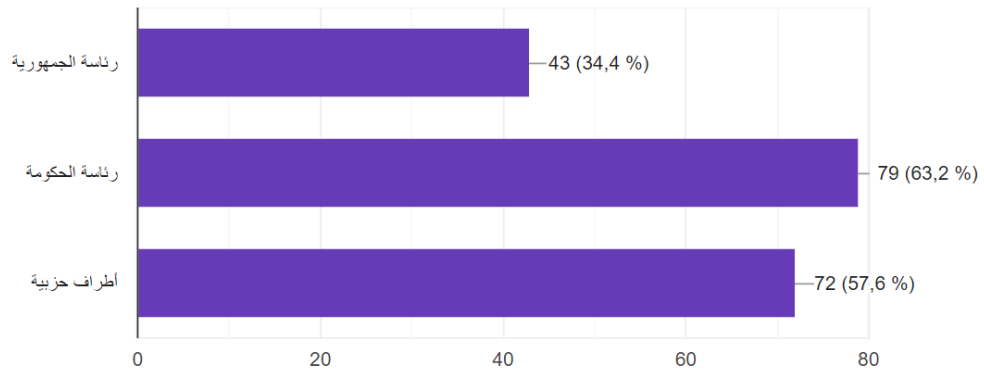
نستخلص من هذه النتائج أن أغلب الصحفيين المستجوبين يرون أن الإعلام مالت كفته لرئاسة الحكومة بدرجة أولى، وإلى أطراف حزبية بدرجة ثانية. وبدرجة أخيرة إلى مؤسسة رئاسة الجمهورية.

ويمكن تفسير النسبة الأخيرة المتعلقة برئاسة الجمهورية بضعف الدور السياسي الذي تلعبه بالنظر إلى الصلاحيات الممنوحة لهذه المؤسسة عبر الدستور.

وتتطابق هذه النتائج مع استخلاصات الدراسة المرفقة بهذا التقرير في تحليل الخطاب الإعلامي في التعاطي مع الحراك الاجتماعي، والتي خلصت إلى ميل شديد للمؤسسات الإعلامية للدفاع وتبني وجهة نظر الحكومة في مواجهة المحتجين.

إلى أي شق انحاز الإعلام التونسي في مجمله؟

125 réponses



● هل هناك ضغوط مورست على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية قصد توجيههم؟

رأت الأغلبية من المستجوبين (115 من أصل 125) أن ضغوطا مورست على هؤلاء قصد توجيههم. هذه النسبة تتطابق تماما مع نسبة الإجابة على سؤال حيادية الإعلام.

يمكننا الاستخلاص إذا أن المؤسسات الإعلامية والصحفيين اضطروا تحت الضغط إلى الخروج عن الحيادية، ما يعني أن الوضع الطبيعي الذي ينشده الصحفي والمؤسسة الإعلامية هو البقاء على نفس المسافة من جميع الأطراف وعدم الانحياز لأي طرف.

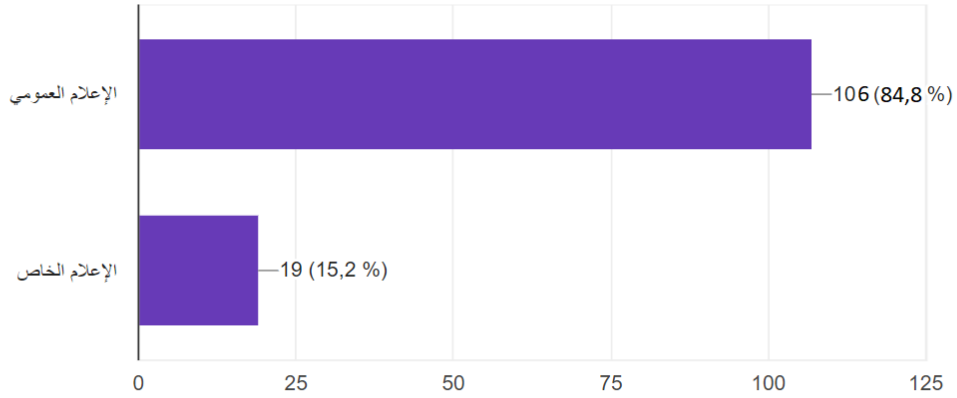
● فما هو نوع الضغوط التي يمكن أن تكون قد سلّطت على هؤلاء؟

حسب المستجوبين فإن أغلب الضغوط المسلّطة اقتصادية، تليها في الترتيب الضغوطات السياسية ثم بدرجة أقل ضغوطات أخرى. ولقد اعتبرت الأغلبية الساحقة من المستجوبين (84.8% أي 106 مستجوبا) أن الإعلام

العمومي كان الأكثر حياديّة.

أيها في تقديرك كان الأكثر حياديّة

125 réponses

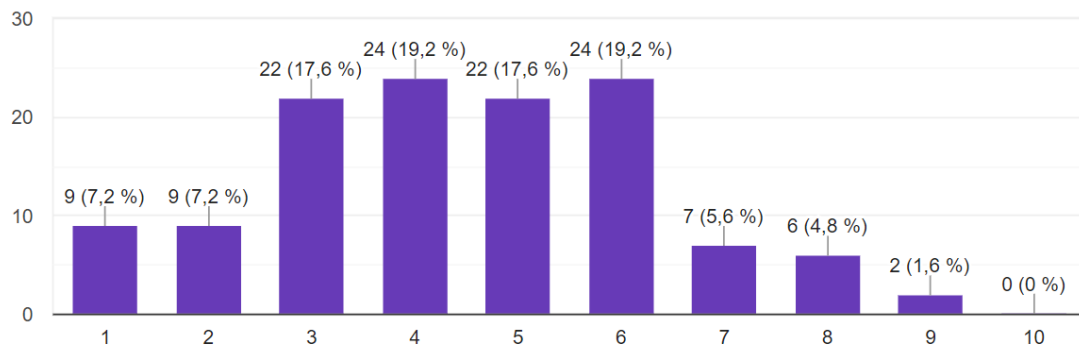


وفيما يتعلّق بمؤشّر رضا الصحفيين عن أداء الإعلام التونسي عموماً فإن الأغلبية عبّرت عن رضا متوسط. فعلى سلّم من واحد إلى عشرة (عشرة يشير إلى الرضا التام) منح 92 من المستجوبين درجات من 3 إلى 6. في حين كانت نسبة الرضا التام 0.

نسبة الرضا المتوسطة هذه تكشف، بمقارنتها بإقرار أغلب الصحفيين المستجوبين عدم حياديّة وسائل الإعلام، إن مسألة حيادية الصحفي والمؤسسة الصحفيّة لا تشكّل الهاجس الأوّل للصحفيين الذين يعتبرون أداء الإعلام عامة مقبولاً رغم هذا الانحياز الذي يلمسونه.

(ما هي نسبة رضاك على أداء الإعلام التونسي عموما (10 رضا تام)

125 réponses



الجزء الثاني

التعاطي الإعلامي مع الحراك الاحتجاجي في تونس

جانفي 2016، 2017، 2018

بحث من إعداد "قيس تريعة"، باحث ومختص في علم
الاجتماع الإعلامي

تمهيد:

الطريقة التي تعاطت بها وسائل الإعلام في تونس مع الحدث
قبيل اندلاع الثورة تطرح علينا عديد التساؤلات أهمها مدي
قدرة هذه الأخيرة على الخروج من جلباب السلطة وسطوتها
والكيفية التي ستتعاطى بها معها... هل سيكون التعاطي ذاته؟
هل سنكون أمام مشهد إعلامي جديد تكون فيه حرية التعبير
والحرفية في تغطية الحدث الميزة الأساسية؟

من خلال هذه الورقة سنحاول تفكيك دور وسائل الإعلام "المكتوبة، المرئية والمسموعة" وتعاطيها مع التحركات الاحتجاجية من خلال اعتماد عينة تمثيلية (3 قنوات تلفزيونية، 2 إذاعات، 2 صحف) مع اعتماد شهر جانفي من سنوات 2016، 2017، 2018 كمجال زمني لعملية البحث، وذلك لما يحمله هذا الشهر من قيمة رمزية وارتباط تاريخي بكل ما هو انتفاضة وتحركات احتجاجية شهدتها تونس خاصة بعد الاستقلال، من الإضراب العام في جانفي 1978 وسقوط عديد القتلى والجرحى في الخميس الأسود، مرورا بأحداث الخبز في جانفي 1984، وصولا لثورة 14 جانفي 2011 .

1/ الحركات الاجتماعية أو الاحتجاجية، إشكالية المفهوم:

يستدعي منا مفهوم الحركات الاجتماعية كثيرا من التمحيص والتدقيق لفهم مقاصده ومعانيه وخاصة صيرورة تشكله تاريخيا.

خصوصية المجتمع التونسي تستدعي منا تحديدا دقيقا للمفهوم، هل نحن أمام حركة اجتماعية؟ أم هي ملامح بدايات تكوّن

وانطلاقة فعلية للحراك الاجتماعي من خلال الفعل الاحتجاجي بمختلف أشكاله؟ فالحركة الاجتماعية تتطلب حد أدنى من التنظيم مع ما يستتبع هذا التنظيم من آليات وقواعد للسلوك والتدبير والتعبير، وهي محددات أساسية للبنية التحتية للفعل الاحتجاجي، كما لا يمكن إطلاقاً أن نتصور حركة اجتماعية بلا خطاب مؤطر وموجه لفكرة الاحتجاج¹.

هذا في تعريف الحركات الاجتماعية رغم تعدد التعريفات إلا أنها قابلة للتطور والتحيين حسب الظرف التاريخي، الواقع الاجتماعي والسياسي للمجتمعات، فخصوصية المفهوم تنبع من خصوصية المجتمع الذي نشأت وتطورت فيه هذه الحركات.

من هذا المنطلق، يمكن تعريف الحركة الاحتجاجية بأنها أشكال متنوعة من الاعتراض تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو الالتفاف حولها، وهي أشكال منتشرة في الفئات الاجتماعية

كافة وخاصة الواقعة منها تحت الضغوط الاجتماعية والسياسية، فتتخذ أشكالاً جديدة تسير بالحركة الاحتجاجية في اتجاه تصاعدي وصولاً إلى انتفاضات عارمة أو تمردات دامية أو ثورات تستهدف رأس النظام².

=> الحركة الاجتماعية: هي حركة ممتدة في الزمان والمكان، هدفها واضح ومعلن، لها آليات تعبئة وقدرة تأطير من خلال قدرتها على التأثير في فئات واسعة من المجتمع.

=< الحركة الاحتجاجية: هي حركة محدودة في الزمان والمكان، يمكن أن تأخذ أشكالاً مختلفة من التعبير (إعتصامات، وقفات احتجاجية، إضرابات...)، غير انه يمكن أن تتخذ أشكال احتجاجية تصل حد التمرد.

يمكن أن تتطور الحركات الاحتجاجية تنظيمياً، زمانياً، مكانياً وتأطيرياً لتكون بذلك لبنة لتشكيل حراك اجتماعي واضح الملامح والأهداف.

² أستاذي زين الدين (الحبيب): من الاحتجاج على التسلط إلى سلطة الاحتجاج "حالة المغرب"، مجلة المستقبل العربي، عدد 453، نوفمبر 2016، ص 52.

2/ التمشي المنهجي:

قبل 14 جانفي 2011 : وسائل الإعلام كانت أداة في يد السلطة لخدمة أجنداتها السياسية.

بعد 14 جانفي 2011 : تعددت الأجندات السياسية وأصبح التعاطي الإعلامي مختلفا باختلافها.

قبل الخوض في التفاصيل، يمكن تلخيص الأهداف المنتظرة فيما يلي:

- تحديد طريقة التعاطي الإعلامي مع الفعل الاحتجاجي.
- محاولة الكشف عن أسباب الاختلاف في التعاطي الإعلامي مع الفعل الاحتجاجي من مؤسسة إعلامية إلى أخرى.
- وضع الآليات والأدوات المنهجية اللازمة لتحقيق هذه النتائج.

- تفكيك وقراءة النتائج المتحصل عليها.

=> تحديد نماذج الدراسة من خلال فترات ذروة الفعل الاحتجاجي:

- ❖ 2 قنوات تلفزيونية خاصة.
- ❖ 1 تلفزة عمومية.
- ❖ 1 صحيفة خاصة.
- ❖ 1 صحيفة عمومية.
- ❖ 1 إذاعة خاصة.
- ❖ 1 إذاعة عمومية.

من 20 إلى 25 جانفي 2016 => 265 خبر و 23 تقرير
إخباري متعلق بالاحتجاجات.

من 11 إلى 19 جانفي 2017 => 223 خبر و 10 تقارير
إخبارية متعلقة بالاحتجاجات.

من 07 إلى 16 جانفي 2018 => 602 خبر و 44 تقرير
إخباري متعلق بالاحتجاجات.

هذا التمشي المنهجي من خلال اعتماد فترات ذروة الفعل
الاحتجاجي سيمكننا من القراءة الدقيقة للمضامين والرسائل
المراد توجيهها للرأي العام.

مسح ما يفوق 1800 خبر ومقال متعلق بالاحتجاجات ورد
خلال شهر جانفي من السنوات 2016، 2017 و 2018.

دراسة وتحليل ما يفوق 1100 خبر و 73 تقرير إخباري.

=< رصد كثافة وتكرار استعمال الكلمات المفاتيح:

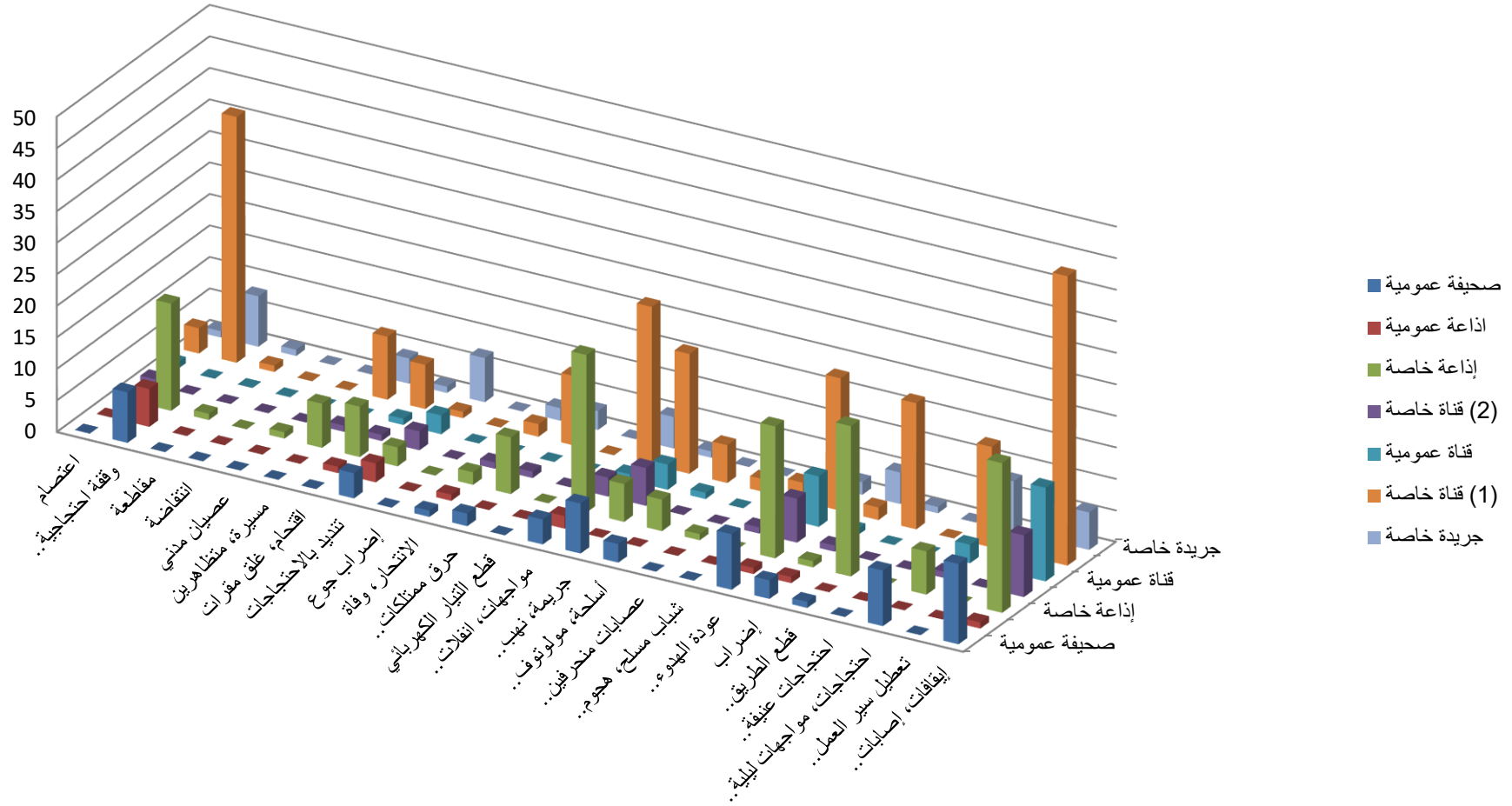
من خلال كلمات من قبيل: "احتقان، مواجهات، عودة الهدوء، مقاطعة، انتفاضة، عصيان مدني، مسيرة، متظاهرين، اقتحام مقرات، واجهات، انفلات، جريمة، نهب، إرهاب، عصابات..." يمكننا تحديد التوجه العام والفكرة المراد ترسيخها في ذهن المتقبل وبالتالي توجيه الرأي العام.

مثال لجدولة التعاطي الإعلامي لإحدى القنوات الخاصة مع التحركات الاحتجاجية وتكرارها

جانفي 2018	جانفي 2017	جانفي 2016	الشهر والسنة
			الكلمات
1	4	1	المفاتيح اعتصام
31	8	4	وقفة احتجاجية، تحركات شعبية، احتقان، عرض شهادت للبيع
0	0	0	مقاطعة
0	0	0	انتفاضة
0	0	0	عصيان مدني
5	1	0	مسيرة، متظاهرين
24	1	3	اقتحام، غلق مقرات
0	0	1	تنديد بالاحتجاجات
0	0	0	إضراب جوع
2	0	0	الانتحار، وفاة
23	0	4	حرق ممتلكات عامة أو خاصة
0	0	0	قطع التيار الكهربائي
61	3	16	مواجهات، انفلات، مناوشات، فوضى،

			أعمال شغب، اشتباكات كر وفر، رشق بالحجارة
70	3	45	جريمة، نهب، تخريب، سرقة، هرج، تشويش
6	0	7	أسلحة، مولوتوف، إرهاب، تهريب، تيار ديني متشدد، خلايا نائمة
1	0	7	عصابات منحرفين، ملثمون
1	0	0	شباب مسلح، هجوم
46	4	26	عودة الهدوء، الوضع تحت السيطرة، هدوء حذر، حملة نظافة، مساندة الأمن، تدخل الجيش، تصد شعبي
2	0	0	إضراب
38	12	11	قطع الطريق، إشعال العجلات المطاطية
0	1	0	احتجاجات عنيفة اشتباكات
14	1	1	احتجاجات، مواجهات ليلية، شغب ليلي
0	0	3	تعطيل سير العمل إيقاف العمل
31	1	11	إيقافات، إصابات
356	39	140	مجموع الفترة

التعاطي الاعلامي مع الخبر المتعلق بالاحتجاجات في الفترة الممتدة من 07 الى 16 جاني 2018 حسب الكلمات المفتاح والمؤسسة الاعلامية



3/ قراءة وتفكيرك لبعض المعطيات:

=< اعتمادا المعطيات السابق ذكر بعضها، يختلف التعاطي الإعلامي مع التحركات الاحتجاجية من مؤسسة إعلامية إلى أخرى، إضافة إلى اختلاف التعاطي لنفس المؤسسة الإعلامية من سنة إلى أخرى. هنا يمكن طرح السؤال، ما هو مرد هذا الاختلاف؟

=< من خلال الجدول السابق الخاص بإحدى القنوات الخاصة، يمكن استخلاص التالي:

- سنة 2016، كان هناك استعمال مكثف لكلمات ومصطلحات (72 مرة) تدعو المشاهد والمتقبل اتخاذ موقف معارض للاحتجاجات، من خلال الكلمات المستعملة في هذا الصدد من قبيل "مواجهات، حرق، عنف، نهب.." إضافة إلى ذلك دعوات (26 مرة) للتهدئة من خلال التركيز على استتباب الأمن.

- سنة 2017، هناك تراجع كبير في التعاطي مع الخبر المتعلق بالاحتجاجات.

- سنة 2018، هناك عودة قوية وبكثافة أكبر مقارنة بسنة 2016، فقد قفز استعمال الكلمات والمصطلحات الداعية لاتخاذ موقف معارض للاحتجاج من (72) سنة 2016 إلى (192) سنة 2018، ومن (26) سنة 2016 إلى (46) سنة 2018 بالنسبة للمصطلحات الداعية للتهدة.

=> هذا الاختلاف في التعاطي من سنة إلى أخرى لم يأتي من فراغ، بل هو نتيجة لعدة عوامل وأسباب، أهمها:

- تأثير الانتماء السياسي لمالك المؤسسة الإعلامية على خطها التحريري.

- كلما كان هناك تغيير في التوجه السياسي لمالك المؤسسة الإعلامية أو مديرها، كان هناك ضرورة تغيير في سياستها التحريرية.

- انخراط اغلب المؤسسات الإعلامية في توجهات داعمة لهذا الطرف السياسي ومعارضة لآخر.

- الاستعمال المكثف للفظ "احتجاجات" وعدم التمييز في استعماله، من خلال الخلط بين الاحتجاجات والمواجهات

مثلاً، يساهم في صناعة رأي عام معارض لكلمة "احتجاج" بغض النظر عن الهدف منه أو الوسيلة المعتمدة في التعبير عليه.

=> في بعض التقارير الإعلامية المتعلقة بالاحتجاجات وفي نفس التقرير أحياناً، هناك خلط في استعمال الألفاظ، فهي "مواجهات، سرقة، قطع طرق.. " حيناً و"احتجاجات" حين آخر.

هذا الخلط بين الكلمات واستعمالاتها يساهم في توجيه الرأي العام نحو معارضة كل فعل متعلق بكلمة "احتجاج" مهما كانت دوافعه، فالهدف هنا، هو ربط كلمة "احتجاج" بكل ما هو "سرقة، نهب، اشتباكات، قطع طريق.. " في ذهن المتقبل وبالتالي كل ما تم استدعاء واستعمال لفظ "احتجاج" تبرز ألياً تلك الصورة الذهنية المستبطنة من خلال التقارير المصورة لمشاهد المواجهات، الحرق، السرقة والكر والفر... فالاحتجاج = انفلات

- لا يمكن التغاضي عن معطى مهم جدا في حديثنا عن التعاطي الإعلامي مع الحركات الاحتجاجية في تونس، فالتغطية الإخبارية لحدث ما تختلف من مؤسسة إلى أخرى، ويختلف توصيف هذا الخبر وإخراجه للرأي العام من مؤسسة إلى أخرى، ونجد كذلك من يوليه أهمية كبرى، ومن لا يرى فيه قيمة تستدعي نشره.

جانفي 2016 => كما ذكرنا سابقا، هناك توجه إعلامي ودعوات مبطنة لنبز وشيطنة كل فعل متعلق بالاحتجاجات.

جانفي 2017 => هناك تمميع وتجاهل إعلامي شبه كلي للأحداث المرتبطة بالاحتجاج.

جانفي 2018 => عودة قوية للتعاطي الإعلامي الموجه لمعارضة وشيطنة الفعل الاحتجاجي بجميع أشكاله.

في تقنيات توجيه الرأي العام اليوم

بقلم الأستاذة سلوى الشرفي، أستاذة جامعية في الإعلام والاتصال

من الواضح أن ارتهان أغلب وسائل الإعلام لأجندات سياسية معينة قد تكاثرت وتطور في اتجاه مقلق خاصة بعد القطيعة التي حدثت بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة. والملاحظ أن الانحياز إلى رئيس الحكومة خاصة، قد أصبح واضحا بطريقة فجة أحيانا، حتى أن بعض الصحافيين وبعض أصحاب الصحف الإلكترونية أصبحوا يتدخلون بالتعليقات على الفيسبوك للدفاع عن هذا الطرف أو ذاك. وهكذا نكون قد مررنا من الاستقطاب الثنائي (نهضة/نداء) إلى استقطاب ثلاثي (نهضة/الشاهد/النداء)

إن المتمعن في المادة الصحفية المقدمة يمكنه اكتشاف هذه الظاهرة، غير أن هذا الاكتشاف يظل في مستوى الإحساس المقلق لأنه لا دليل واضح دائما عليه، ذلك أن وسائل الإعلام لم تعد تستخدم تقنيات بوق الدعاية المخجلة التي كانت تستخدمها زمن نظام بن علي، بل أصبحت تلجأ إلى تقنيات لا تترك أثرا ظاهرا، على الأقل لغير المختصين. كما أصبح اليوم من الصعب اللجوء إلى التعقيم على الخبر الذي لا يستحسنه ولي النعمة، أو تقديم خبر كاذب، إذ سيتم تكذيبه بالدليل في الإبان. كما أصبح من غير الأخلاقي تأطير الخبر

بتقديم رأي واحد، مما أوجب على وسائل الإعلام إلقاء الضوء على أكثر من زاوية من خلال دعوة أكثر من طرف سياسي لإبداء الرأي ومعاضدته برأي خبير مختص يكون من المفروض محايدا لأنه يتكلم باسم العلم والمعرفة. هذا هو إذن المشهد العام الظاهر للحصص الإخبارية في وسائل الإعلام.

إذن كيف يمكن مع كل هذه الضوابط خدمة أجندة سياسية معينة؟ يتم ذلك بالتحايل عليها. وسنقدم نموذجين في ذلك.

تتمثل تقنية التحايل الأولى في توظيف ما يسمى بترتيب الأجندة التي تسمح بإبراز الخبر المرغوب فيه على حساب أخبار تكون أكثر أهمية وإفادة للرأي العام، وذلك من خلال افتتاح النشرة الإخبارية أو حصة النقاش بالخبر المتعلق بنشاط الشخصية التي تساندها الوسيلة الإعلامية.

وقد حصل هذا التركيز من أسبوعين على خطاب يوسف الشاهد الخاوي الوفاض الذي تزامن مع ارتفاع مشط في الأسعار. كما يتم تخصيص حيز زمني أو مساحة هامة لا تتلاءم وأهميته الحقيقية لدى المواطن مثل أهمية تدهور الوضع الصحي والتربوي والفساد والجهاز السري والأحكام الجائرة المسلطة على بعض المزعجين للسلطة. وقد يتم التركيز في التحليل من طرف "خبير" الحصة أو

"الكرونيكور" على هذا الخبر الذي لا يشكل بالضرورة حدثا بالمقاييس العلمية، بحيث يصبح حدث اليوم عن جدارة.

والتقنية الثانية الموظفة لتكريس هذا التلاعب، هي تقنية التأطير، وهي تستخدم تماما مثل آلة التصوير، فتركز على الزاوية التي تنصع الصورة، وتظل على غيرها التي فد تفضح عيوبها، أو حتى تعتم عليها. وهذا الدور مناط بخبراء الحصة، وهو دور خطير لأن الخبير لا يقدم رأيا قابلا للاعتراض مثل الرأي السياسي بل يمثل حجة السلطة العلمية التي لا تناقش من طرف العامة أي المتلقي العادي. وقد نبه المختصون إلى الدور السلبي لهؤلاء الخبراء المرتزقة لأنهم "قاريين"، بحيث أصبح لدينا "الخبير في الاقتصاد" يستشار في كل المواضيع بقطع النظر عن اختصاصه الدقيق ودون أن يكون الأفضل في مجاله، كما لدينا "الخبير في الحركات الإسلامية" الذي يتحول إلى "خبير في الشأن السوري" ثم السوداني أو الليبي فالنيجيري بحجة وجود طرف إسلامي في الحدث. وتكمن خطورة هذه التقنية في أنها تقوم بدور تقنية الرأي الواحد التي كانت سائدة قبل الثورة في وسائل الإعلام. بحيث يبدو المشهد شكليا نشطا متنوعا متعددا ولكنه في الحقيقة متشابه بسبب تشابه الخبراء والمعلقين وحتى ممثلي الأحزاب السياسية. إذن يمكن للمتلقي القفز من قناة إلى أخرى وهو في الحقيقة لا يبارح مكانه فكريا.

هذه التقنيات وغيرها تتعارض مع الأعمدة الثلاثة للإعلام
النزيه المتوازن المؤسس على احترام القيم الخبرية
والمسؤولية الاجتماعية للصحفي وأخلاقيات المهنة، ولكنها
تقدم في لباس تبدو فيه خاضعة لهذه الأسس، ما يجعل المتلقي
يتبنى مواقف وآراء يعتقد أنها مواقف الخاصة التي تدبرها
عن قناعة.

ولعل الحل يتمثل في عمل تعديلي أكثر عمقا وجدية من
مجرد تحليل المضمون الظاهر لما يبث، ف"الهايك" تتحرك
في المجال الظاهر فقط، مثل المخالفة الصريحة للقانون أو
التعدي على أخلاقيات المهنة بطريقة مفضوحة للجميع،
والتي لا تؤثر ضرورة في المشاهد ولا تغرس فيه قيما وآراء
خطيرة. فعلى "الهايك" مراجعة منهجية المتابعة المعتمدة
بإدخال تقنيات تحليل حديثة تسمح برؤية ما وراء اللغة
والصورة. كما علينا بالإسراع في تكوين نظام تعديلي خاص
بالصحافة المكتوبة، إلى جانب تكوين الصحفيين على هذه
المبادئ حتى نضمن تعديلا ذاتيا مسبقا وهو أفضل من
التعديل الخارجي الذي يقع بعد فوات الأوان.